

# TD

الأمم المتحدة

Distr.  
GENERAL

TD/B/EX(35)/2  
13 July 2004

ARABIC  
Original: ENGLISH

## مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

الدورة التنفيذية الخامسة والثلاثون

جنيف، ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤

الأنشطة التي يضطلع بها الأونكتاد لصالح أفريقيا

تقرير أعده الأمين العام للأونكتاد

## المحتويات

الصفحة

مقدمة

٣

٥

٥

٥

٦

٦

٦

٦

٦

٦

٦

٧

٨

٨

١٠

١١

١١

١٤

١٥

١٥

١٦

١٧

١٧

١٧

١٨

١٩

٢٠

٢١

٢١

٢١

٢٤

٣	.....	مقدمة
٥	.....	أولاً - البحث والتحليل في مجال السياسات العامة.....
٥	.....	ألف- نظر مجلس التجارة والتنمية في البند المتعلق بأفريقيا في دورته الخمسين.....
٥	.....	باء - أقل البلدان نمواً.....
٦	.....	جيم- الإسهام في أعمال لجنة السياسة الإنمائية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.....
٦	.....	دال - البلدان النامية غير الساحلية.....
٦	.....	ثانياً - المسائل القطاعية.....
٦	.....	ألف- التجارة الدولية.....
٦	.....	١- البرنامج المتكامل المشترك بين مركز التجارة الدولية والأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية لتقديم المساعدة التقنية إلى نخبة من أقل البلدان نمواً وغيرها من البلدان الأفريقية (جايتاب).....
٦	.....	٢- الإطار المتكامل للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة من أجل دعم أقل البلدان نمواً في أنشطتها التجارية وأنشطتها المتصلة بالتجارة.....
٧	.....	٣- اجتماع وزراء التجارة في أقل البلدان نمواً.....
٨	.....	٤- المساعدة التقنية الأخرى المتصلة بالتجارة.....
٨	.....	٥- التجارة والبيئة والتنمية.....
١٠	.....	٦- قانون المنافسة وسياستها، وقضايا القدرة التنافسية والتنمية.....
١١	.....	٧- السلع الأساسية.....
١١	.....	٨- أنشطة التدريب.....
١٤	.....	باء - تطوير الخدمات.....
١٥	.....	١- برنامج النقاط التجارية.....
١٥	.....	٢- النظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية (آسيكودا).....
١٦	.....	٣- التجارة الإلكترونية.....
١٧	.....	٤- النقل والمرور العابر (الترانزيت).....
١٧	.....	٥- نظام المعلومات المسبقة عن البضائع (آسيس).....
١٧	.....	جيم- الديون والتمويل والتنمية.....
١٨	.....	١- نادي باريس.....
١٩	.....	٢- نظام إدارة الديون والتحليل المالي (دمفاس).....
١٩	.....	٣- تقديم الدعم التقني إلى مجموعة ال ٢٤ الحكومية الدولية المعنية بالشؤون النقدية الدولية والتنمية (مجموعة ال ٢٤).....
٢٠	.....	دال - الاستثمار الدولي وتنمية المشاريع.....
٢١	.....	١- الاستثمار.....
٢١	.....	٢- التكنولوجيا وتنمية المشاريع.....
٢٤	.....	

## مقدمة

١ - ينظر مجلس التجارة والتنمية كل سنة، في إحدى دوراته التنفيذية، في تقرير عن الأنشطة التي يضطلع بها الأونكتاد لصالح أفريقيا. وهذه الوثيقة هي الثامنة في سلسلة الوثائق التي صدرت منذ انعقاد الدورة التنفيذية الخامسة عشرة للمجلس. وهي تتضمن لمحة عامة عن أنشطة البحث والتحليل التي يضطلع بها الأونكتاد فيما يخص التنمية في أفريقيا، علاوة على ملخص لأنشطة بعينها، بما فيها الخدمات الاستشارية والتعاون التقني، في كل قطاع من القطاعات التي تندرج ضمن ولاية الأونكتاد. وهذا التقرير يكمل ويستوفي المعلومات الواردة في الوثيقة TD/B/EX(32)/2، التي قدمت إلى الدورة التنفيذية الثانية والثلاثين للمجلس في تموز/يوليه ٢٠٠٣.

٢ - وإن الجمعية العامة للأمم المتحدة، في قرارها A/RES/58/233، إذ رحبت بما تقدمه منظومة الأمم المتحدة من دعم للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد)، قد طلبت مواصلة هذا الدعم. وإن المجلس، في دورته الخمسين، قد قرر في استنتاجاته المتفق عليها ٤٧٧ أنه "ينبغي للأونكتاد، في نطاق الولاية المسندة إليه، أن يواصل دعم البلدان الأفريقية في السعي إلى بلوغ أهداف وغايات الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وأن يواصل إعداد دراسات تحليلية وإسداء المشورة في مجال السياسات العامة المتعلقة بتنمية أفريقيا". وقد واصل الأونكتاد اتصالاته وتعاونه الوثيق مع أمانة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا ومع أعضاء اللجنة التوجيهية للشراكة في تقديم المساعدة المدرجة في مجالات اختصاصها. كما شارك الأونكتاد مشاركة نشطة في الاجتماعات الاستشارية الإقليمية السنوية للمنظمات العاملة في أفريقيا، وساهم في عمل المجموعة المشتركة بين الوكالات المعنية "بالزراعة وسبل الوصول إلى الأسواق والتنوع". وإن تقارير مختلف المجموعات المشتركة بين الوكالات، فضلاً عن فرادى مساهمات مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في وضع الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا موضع التنفيذ، تقدم إلى لجنة البرنامج والتنسيق في نيويورك.

٣ - إن أنشطة الأونكتاد لصالح أفريقيا تتماشى عموماً مع المتطلبات الناشئة عن الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا على النحو المشروح أدناه:

(أ) إن التنمية والتقليل من الفقر هما الهدفان الرئيسيان للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وما يضطلع به الأونكتاد حالياً من عمل، في تحليله للتنمية في أفريقيا وفي أقل البلدان نمواً، ومن بينها ٣٤ بلداً أفريقياً، يتمشى مع هذين الهدفين. وإن التقرير المعنون التنمية الاقتصادية في أفريقيا: الأداء الاقتصادي والاعتماد على السلع، وكذلك تقرير أقل البلدان نمواً لعام ٢٠٠٤، يوجهان كلاهما الأنظار إلى ما يوجد في التنمية الأفريقية من ترابط بين التجارة والفقر.

(ب) أما فيما يتعلق بالأولويات القطاعية للشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا، وفي سياق الفرع بـ١ من الشراكة ("سد الفجوة في الهياكل الأساسية")، فإن أنشطة الأونكتاد المبلغ عنها في إطار "الخدمات من أجل التنمية" - النقل والنقل العابر، ونظام المعلومات المسبقة عن البضائع (آسيس)، والنظام الآلي للبيانات الحركية

(آسيكودا) - هي أنشطة ذات صلة مباشرة بمقتضيات الشراكة الجديدة، بما في ذلك من أجل التقليل من حالات التأخر في حركة الناس والسلع والخدمات عبر الحدود؛ واختصار فترات الانتظار في الموانئ؛ والنهوض بالأنشطة الاقتصادية والتجارة عبر الحدود من خلال تحسين وصلات طرق النقل البري (الأهداف المدرجة في الفرع باء-١٤ من أولويات الشراكة الجديدة).

(ج) في إطار الفرع باء-٢١ ( "سد الفجوة المعلوماتية" )، وجه الأونكتاد الأنظار، في عمله التحليلي بشأن التجارة الإلكترونية، إلى الاستخدام المتدني للغاية لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات في أفريقيا، وإلى ضرورة زيادة الاهتمام بهذه المسألة. كما قدم الأونكتاد مساهمة في المؤتمر الإقليمي الأفريقي لمجتمع المعلومات إعداداً لمؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات.

(د) وفيما يتعلق بمسألة مبادرة إتاحة فرص الوصول إلى الأسواق (الفرع جيم-٢ من الشراكة الجديدة)، واصل الأونكتاد تزويد لجنة التوجيه التابعة للشراكة الجديدة بما يلزمها من مدخلات. وأعربت أمانة الشراكة عن ارتياحها لهذه المدخلات.

(هـ) وفيما يتعلق بالفرع جيم-١ من الشراكة الجديدة ( "مبادرة تدفقات رؤوس الأموال" )، واصل الأونكتاد توجيه الأنظار إلى احتياجات أفريقيا من رؤوس الأموال. وفيما يتعلق بالفرع جيم-٢١، الذي يتناول تخفيف عبء الديون، ما برح الأونكتاد يدعو إلى توسيع نطاق عملية تخفيف عبء الديون وإلى تسريع خطاها في البلدان الفقيرة الشديدة المديونية، وهو يكرس تقرير عام ٢٠٠٤ بشأن التنمية الاقتصادية في أفريقيا لمسألة تأمين القدرة على تحمل الديون.

(و) وفيما يتعلق بمسألة "تدفقات رؤوس الأموال الخاصة" (الفرع جيم-١٤)، فإن الأنشطة المتصلة بالاستثمار مصممة للتعامل مع ما يتصف به الاستثمار في أفريقيا من "وعي بارتفاع المخاطر"، على نحو ما تقتضيه الشراكة الجديدة. وقد تم ذلك عن طريق جملة أمور، من بينها إعداد عمليات استعراض لسياسات استثمارية لبلدان أفريقية شتى. وإن أنشطة الأونكتاد فيما يتعلق بتنمية المؤسسات التجارية تتصل بمسألة "تعزيز القطاع الخاص" (الفرع جيم-٢٧ من الشراكة الجديدة).

## أولاً - البحث والتحليل في مجال السياسات العامة

### ألف - نظر مجلس التجارة والتنمية في البند المتعلق بأفريقيا في دورته الخمسين

٤ - على النحو المبين أعلاه، أعدت أمانة الأونكتاد تقريراً بعنوان "التنمية الاقتصادية في أفريقيا: الأداء الاقتصادي والاعتماد على السلع"<sup>(١)</sup>، قدّمت صيغة موجزة منه إلى المجلس. وحاول التقرير المذكور تقديم عرض موضوعي لأسباب ضعف الأداء الاقتصادي لأفريقيا وتضاؤل نصيبها من التجارة العالمية. واستعرض هيكل التجارة الأفريقية وتكوينها، إلى جانب المشاكل المصاحبة للاعتماد على السلع الأساسية، وناقش العوامل التي تؤثر في قدرة أفريقيا على المنافسة وقدرتها على التنويع إلى قطاعات أكثر دينامية في الأسواق. ودرس بإيجاز ما اتخذ في الماضي من تدابير وطنية ودولية في مجال السياسات العامة لمعالجة "مشكلة السلع الأساسية"، التي تكمن في صميم الأداء التجاري للقارة. وفي الختام، ناقش التقرير تدابير السياسات العامة الوطنية والدولية التي قد تدعو الحاجة إليها من أجل الحد من تأثير الاقتصادات الأفريقية بتقلبات أسعار السلع الأساسية. ودعا التقرير إلى إتاحة فرص أفضل للوصول إلى الأسواق وإلى تخفيض الإعانات المقدمة إلى المنتجات المنافسة للصادرات الأفريقية. ودعا أيضاً إلى التعويض عما يتم تكبده من خسائر في الإيرادات نتيجة للإعانات التي تقدمها البلدان المتقدمة وغير ذلك من أشكال الدعم المقدم للزراعة المحلية، كما دعا إلى زيادة الموارد الخارجية بغية سد فجوة الموارد في القارة ضماناً لتوفير قدر وافٍ من الاستثمار في تنمية الموارد البشرية والهياكل الأساسية المادية وبناء المؤسسات والتنويع.

٥ - وأفضت مداورات المجلس بشأن هذا البند إلى اعتماد استنتاجات متفق عليها اعتبر فيها، ضمن حملة أمور، أن التقرير يشكل إسهاماً في عملية تقييم السياسات. وطلب المجلس إلى الأونكتاد أن يواصل توفير التحليلات ذات الصلة وإسداء المشورة في مجال السياسات العامة المتعلقة بتنمية أفريقيا.

### باء - أقل البلدان نمواً

٦ - إن تقرير أقل البلدان نمواً لعام ٢٠٠٤ يتناول العلاقة المعقدة بين التجارة والفقر. ويحاول التقرير الإجابة على جملة أسئلة، منها: (أ) لماذا تُعتبر التجارة الدولية عاملاً هاماً من أجل التقليل من الفقر في أقل البلدان نمواً؛ و(ب) كيف يمكن أن تساعد التجارة الدولية على بدء النمو الاقتصادي ومواصلته وتعجيل خطاه. لهذه الأغراض، يحلل التقرير العلاقة بين طبيعة الفقر في أقل البلدان نمواً والتجارة الدولية ودرجة الاعتماد الاقتصادي لأقل البلدان نمواً على هذه التجارة، ويقدم مجموعة مختلطة من السياسات التكميلية التي يمكن أن تجعل التجارة عاملاً أكثر أهمية من أجل التقليل من الفقر في أقل البلدان نمواً.

٧- واستجابة لطلب الدورة التاسعة والأربعين للمجلس، أعدت أمانة الأونكتاد من أجل الدورة الخمسين للمجلس مذكرة عنواها "آحر المبادرات الرئيسية المتخذة لصالح أقل البلدان نمواً في مجال دخول الأسواق على أساس تفضيلي: تقييم أولي للأثر". وتتناول المذكرة بالتحليل المبادرات الأخيرة المتخذة لصالح أقل البلدان نمواً من طرف الشركاء التجاريين الرئيسيين لهذه البلدان، وهي "مبادرة" كل شيء عدا الأسلحة" التي اتخذها الاتحاد الأوروبي، ومبادرة "قانون النمو والفرص في أفريقيا" التي اتخذتها الولايات المتحدة، والمبادرتان الكندية واليابانية.

### جيم - الإسهام في أعمال لجنة السياسة الإنمائية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي

٨- شاركت أمانة الأونكتاد في حلقة النقاش التي نظمها المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن العمل الجماعي من أجل التنمية الريفية، وقدمت مساهمات بشأن الأخذ بنهج متكامل في التنمية الريفية والتقليل من الفقر فيما يتعلق تحديداً بأقل البلدان نمواً.

### دال - البلدان النامية غير الساحلية

٩- تُعتبر مشكلات النقل العابر حادة بصورة خاصة بالنسبة للبلدان غير الساحلية والبلدان المجاورة لها في أفريقيا. وإن برنامج الأونكتاد الخاص لصالح أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان النامية الجزرية قدم دعماً جوهرياً للأعمال التحضيرية للمؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية بشأن التعاون في مجال النقل العابر (الماتي، كازاخستان، ٢٠٠٣). وشمل هذا الدعم ست دراسات عن تحسين نظم النقل العابر في أنحاء مختلفة من العالم النامي. وأربع من هذه الدراسات هي ذات صلة تامة بالسياق الأفريقي.

### ثانياً - المسائل القطاعية

#### ألف - التجارة الدولية

١- البرنامج المتكامل المشترك بين مركز التجارة الدولية والأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية لتقديم

المساعدة التقنية إلى نخبة من أقل البلدان نمواً وغيرها من البلدان الأفريقية (جايتاب)

١٠- يشكل هذا البرنامج استجابة مشتركة من جانب مركز التجارة الدولية والأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية، بالتعاون مع بلدان مانحة مهتمة بالأمر، في سبيل إدماج البلدان الأفريقية إدماجاً فعالاً ومفيداً في النظام التجاري المتعدد الأطراف. وقد أُنجزت المرحلة الأولى من هذا البرنامج بنجاح في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ وحظيت بتقييم إيجابي. وأقرت وبوشرت في شباط/فبراير ٢٠٠٣ مرحلة جديدة يشارك فيها ١٦ بلداً أفريقياً (انظر TD/B/EX(32)/2).

١١- وقد وُضع في عام ٢٠٠٣ عدد من الأنشطة التحضيرية موضع التنفيذ. فتمت توعية بلدان البرنامج المتكامل المشترك للمساعدة التقنية بشأن إقامة هياكل وطنية لدعم مشاركتها في البرنامج. فأوفدت مثلاً في الفترة بين أيار/مايو وتموز/يوليه ٢٠٠٣ بعثات ميدانية إلى معظم بلدان البرنامج المتكامل للمساعدة على دفع الأعمال التحضيرية قدماً على الصعيد الوطني. وبدأت عملية إعداد ١٦ وثيقة من وثائق البرامج القطرية (كأساس للأنشطة القطرية). وبدأت بلدان البرنامج المتكامل المشترك أنفسها إعداد الوثائق القطرية، وتولت الوكالات الثلاث إرشادها بشأن المنهجية والجوهر. وهذا في حد ذاته هو بمثابة عملية تنمية للقدرة على وضع المشاريع التي تشارك فيها جهات منتفعة وطنية. وتعكف الوكالات على إعداد خمس مجموعات تعليمات فيما يتعلق بكل من المجالات الخمس لبناء القدرات التي يتضمنها البرنامج المتكامل<sup>(١)</sup>، بغية الإرشاد، قدر الإمكان، في التنفيذ الوطني الذاتي. ويقود الأونكتاد عملية إعداد مجموعة التعليمات الخاصة ببناء القدرات المؤسسية. وإن قيام الوكالات بإعداد مجموعات تعليمات للتنفيذ الذاتي فيما يتعلق ببناء القدرات المتصلة بالتجارة سيفضي إلى مواصلة ابتكار أدوات لتقديم المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة.

١٢- وإضافة إلى ذلك، نفذت أنشطة ذات أولوية بشأن المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف. فقدمت مساعدة لبلدان البرنامج المتكامل في أعمالها التحضيرية للمؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية الذي عُقد في كانون وللمشاركة في برنامج عمل الدوحة. وإن بلدان البرنامج المتكامل جميعها أعدت لوفودها مواقف تفاوضية من أجل مؤتمر كانون، كما أعدت خلاصة للمسائل التفاوضية الرئيسية ذات الاهتمام بالنسبة لبلداتها. وعُقد مؤتمران بواسطة الفيديو (في ٢٧ و ٢٨ آب/أغسطس ٢٠٠٣) من أجل البلدان الناطقة بالإنكليزية والبلدان الناطقة بالفرنسية بغية تزويد أعضاء اللجان المشتركة بين المؤسسات بمعلومات إضافية عن آخر التطورات في مفاوضات برنامج عمل الدوحة قبيل انعقاد مؤتمر كانون. وبناء على طلب بلدان البرنامج المتكامل، قدمت خدمات استشارية تقنية لمساعدة اللجان المشتركة بين المؤسسات في أوغندا وتونس وجمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا وكينيا وملاوي بشأن المسائل المدرجة في برنامج عمل الدوحة، وبخاصة في مجالات الزراعة، وفرص الوصول إلى الأسواق غير الزراعية، والخدمات. ونتيجة لذلك، كانت بلدان البرنامج المتكامل نشطة للغاية في الاجتماعات التحضيرية لمؤتمر كانون وكذلك أثناء المؤتمر.

## ٢- الإطار المتكامل للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة من أجل دعم أقل البلدان نمواً في أنشطتها التجارية وأنشطتها المتصلة بالتجارة

١٣- واصل الأونكتاد تنفيذ الإطار المتكامل بالتعاون مع خمس وكالات أساسية أخرى، هي مركز التجارة الدولية، وصندوق النقد الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية.

١٤- وأُنجزت أثناء عام ٢٠٠٣ والربع الأول من عام ٢٠٠٤ دراسات تشخيصية للتكامل التجاري فيما يتعلق بسبعة من أقل البلدان نمواً، من بينها خمس بلدان أفريقية (إثيوبيا وبوروندي وجيبوتي وغينيا ومدغشقر) وإضافة إلى ذلك، عُقدت اجتماعات تنفيذ مع الجهات المانحة في السنغال ومدغشقر. وإن الدراسة التشخيصية للتكامل التجاري في مالي قد

شارفت الإنجاز. كما أن عملية وضع أنشطة المتابعة لاجتماعات المائدة المستديرة للإطار المتكامل المعقودة بموجب المخطط القديم للإطار المتكامل موضع التنفيذ هي عملية جارية في خمسة من أقل البلدان نمواً، من بينها ثلاثة بلدان أفريقية (أوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وغامبيا). ويجري إشراك هذه البلدان في عملية الإطار المتكامل التي تم إدخال تحسينات عليها. وعقب إنجاز عملية التقييم الثانية للإطار المتكامل في آب/أغسطس ٢٠٠٣، وسّع نطاق الإطار المتكامل ليشمل ستة بلدان إضافية من أقل البلدان نمواً، خمسة منها أفريقية (بنن وتشاد وزامبيا وسان تومي وبرنسيبي وموزامبيق).

١٥ - إن إسهام الأونكتاد في عملية وضع الإطار المتكامل موضع التنفيذ يشمل ما يلي: (أ) تعزيز الملكية القطرية لعملية الإطار المتكامل من خلال تنفيذ دراسات سابقة للدراسات التشخيصية للتكامل التجاري على الصعيدين القطري ودون الإقليمي؛ و(ب) تنفيذ أنشطة تم تعيينها كمجالات ذات أولوية في ثلاثة من بلدان الإطار المتكامل "القديم"، اثنان منها من أقل البلدان نمواً في أفريقيا (أوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة)؛ و(ج) مساعدة مراكز التنسيق القطرية للإطار المتكامل، كمركز مديغشقر وجيبوتي، على صياغة مقترحات مشاريع استناداً إلى مصفوفة إجراءات الدراسات التشخيصية للتكامل التجاري من أجل تمويلها من النافذة الثانية للصندوق الاستثماري لإطار العمل المتكامل ومصادر أخرى؛ و(د) توفير مدخلات للدراسات التشخيصية للتكامل التجاري، كما في إثيوبيا وجيبوتي ومالي.

### ٣ - اجتماع وزراء التجارة في أقل البلدان نمواً

١٦ - عقد الاجتماع الثاني لوزراء التجارة في أقل البلدان نمواً في دكا ببنغلاديش في الفترة من ٣١ أيار/مايو إلى ٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٣. واستجابة لطلب من حكومة بنغلاديش، قدم الأونكتاد دعماً موضوعياً وتقنياً للاجتماع. واعتبرت مذكرة المعلومات الأساسية التي أعدها أمانة الأونكتاد، وعنوانها "التطورات على صعيد القضايا الرئيسية في برنامج الدوحة"، إسهاماً هاماً من جانب الأونكتاد في تيسير مداورات الوزراء وكبار المسؤولين.

١٧ - واعتمد الوزراء إعلان دكا الذي جاء في جزأين: الأول، الذي يتضمن البيان السياسي الذي يسلط الضوء على هواجس أقل البلدان نمواً، والثاني، الذي يتضمن ما مجموعه ٧٦ مقترحاً تفاوضياً تتناول جميع المسائل المدرجة في "برنامج الدوحة".

### ٤ - المساعدة التقنية الأخرى المتصلة بالتجارة

(أ) البرنامج المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والأونكتاد لتقديم المساعدة التقنية لأفريقيا

١٨ - قدم الأونكتاد، بدعم مالي من المكتب الإقليمي لأفريقيا التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وبالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي، واتحاد المؤسسات الأفريقية للبحوث الاقتصادية، وشبكة البحوث التجارية للجنوب الأفريقي، وشبكة العالم الثالث (أفريقيا)،

دعماً تحليلياً واستشارياً للبلدان الأفريقية في تقييم الغابات المنشودة من المفاوضات والاستجابات على مستوى السياسات العامة لبرنامج عمل الدوحة. وأوفدت بعثات استشارية بناءً على طلب عدة بلدان أفريقية. وتعاون الأونكتاد مع الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا وساعدهما على دعم الأعمال التحضيرية لمؤتمر كانكون، وذلك بمشاركته في اجتماع المدارس الرفيع المستوى الذي عقده المتفاوضون التجاريون الأفريقيون للتحضير للمؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية، وفي اجتماع وزراء التجارة للاتحاد الأفريقي الذي عُقد في موريشيوس (حزيران/يونيه ٢٠٠٣)، الذي اعتمد موقفاً مشتركاً بشأن مؤتمر كانكون. كما ساهم الأونكتاد في الأعمال التحضيرية اللاحقة التي قدمتها المجموعة الأفريقية إلى منظمة التجارة العالمية والاتحاد الأفريقي بشأن القضايا الرئيسية التي تم أفريقيا عرضها في مؤتمر كانكون، بالاستناد إلى الموقف المشترك الذي اعتمده الوزراء في موريشيوس. وفي كانون الأول/ديسمبر، عُقد في جنيف اجتماع للجهات المنتفعة لبحث مسألة الشروع في برنامج متابعة من أجل "بناء القدرات التجارية والاستثمارية لأفريقيا جنوبي الصحراء الكبرى".

#### (ب) المساعدة المقدمة لتجمعات التكامل الإقليمية

١٩- قدمت مشورة تقنية إلى الاجتماع الوزاري الرفيع المستوى للندارس، الذي عقدته السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي (كوميسا) (نيروبي، أيار/مايو ٢٠٠٣) بشأن الأعمال التحضيرية لمؤتمر كانكون والمفاوضات التجارية بين مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ من جهة والاتحاد الأوروبي من الجهة الأخرى. كما قدمت خدمات استشارية إلى حلقة تدريبية عقدها السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي (أوغندا، تموز/يوليه ٢٠٠٣) بشأن إعداد اتفاق للخدمات على أساس الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات (غاتس). وقدمت مساعدة إلى حلقة تدريبية نظمتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لصالح البلدان الأفريقية لاستعراض القضايا المتعلقة بالمفاوضات الزراعية (أديس أبابا، نيسان/أبريل ٢٠٠٤). وساهم الأونكتاد في اجتماع الخبراء الذي عقدته الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وتناول سبل الوصول إلى الأسواق (القاهرة، آذار/مارس - نيسان/أبريل ٢٠٠٤). وأسديت مشورة فنية لحلقة تدريبية تحضيرية وطنية عُقدت في زمبابوي تمهيداً لمؤتمر كانكون.

#### (ج) تقديم المساعدة للبلدان التي هي بصدد الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية

٢٠- عملاً بولاية حكومية دولية أُسندت إلى أمانة الأونكتاد في مؤتمري الأونكتاد التاسع والعاشر، واصلت الأمانة في عام ٢٠٠٣ تقديم المساعدة للدول الأعضاء التي هي بصدد الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. وكان تقديم هذه المساعدة موجهاً نحو الوفاء بالتزام الدول الأعضاء بمواصلة الاندماج في النظام التجاري الدولي. وما برحت وزارة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة وحكومة النرويج تتوليان تمويل هذه العملية.

٢١- وفي عام ٢٠٠٣، قدمت مساعدة إلى إثيوبيا والجزائر والرأس الأخضر والسودان. وانصبت الأنشطة في (أ) دعم الأعمال التحضيرية لأفرقة التفاوض الوطنية لاجتماعات الفرق العاملة التابعة لمنظمة التجارة العالمية والمعنية بالانضمام إلى المنظمة المذكورة، بما في ذلك تحديد استراتيجية التفاوض وأساليبه وإعداد مذكرة النظام التجاري الأجنبي والردود على الأسئلة المكتوبة الموجهة من أعضاء منظمة التجارة العالمية؛ و(ب) تنظيم حلقات تدريبية لتوعية الموظفين الحكوميين والمجتمع المدني والقطاع الخاص بما لعضوية منظمة التجارة العالمية من منافع وما ينطوي عليها من تحديات، بما في ذلك توعيتهم بالأحكام الإنمائية التي تتضمنها اتفاقات المنظمة وعملية الانضمام؛ و(ج) مساعدة الحكومات على إعداد العروض المتصلة بإتاحة المجال للسلع والخدمات للوصول إلى الأسواق والالتزامات المتعلقة بقطاعات تدابير الدعم الزراعي؛ و(د) توفير الخبرة الفنية والمشورة بشأن تعزيز بناء القدرات في مجال السياسة التجارية؛ و(هـ) تدريب الموظفين التجاريين في مسائل محددة تتعلق بالسياسة التجارية.

٢٢- إن المساعدة التقنية المقدمة من أمانة الأونكتاد قد عملت على زيادة وعي الأفرقة التفاوضية للبلدان الساعية إلى الانضمام بالمسائل المتنوعة - سواء من حيث الجوهر أو من حيث خطوات عملية الانضمام. ونتيجة لذلك، بات ثمة تفهم أفضل لقواعد منظمة التجارة العالمية واختصاصاتها، بما في ذلك المعاملة الخاصة والتفاضلية وغيرها من الأحكام الإنمائية، وما يترتب عليها من آثار بالنسبة لخيارات السياسة الوطنية.

## ٥- التجارة والبيئة والتنمية

٢٣- تم الاضطلاع في عام ٢٠٠٣ باثنین من أنشطة التعاون التقني لصالح البلدان الأفريقية في إطار فرقة العمل المشتركة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والأونكتاد المعنية ببناء القدرات في مجال التجارة والبيئة والتنمية.

٢٤- وفي أيار/مايو ٢٠٠٣، نظمت في مدينة الكاب بجنوب أفريقيا حلقة عمل إقليمية لفرق العمل المعنية ببناء القدرات من أجل البلدان الأفريقية الناطقة بالإنكليزية، أعقبها مباشرة حلقة دراسية إقليمية نظمتها منظمة التجارة العالمية بشأن التجارة والبيئة. وناقش المشاركون من وزارات التجارة والبيئة من ١٨ بلداً عدداً من قضايا التجارة والبيئة وحددوا الاحتياجات في مجال بناء القدرات في أقاليمهم. وكانت هذه الاحتياجات تتصل بأربع مجموعات من القضايا، هي: إجراء عمليات تقييم متكامل وانتهاج سياسات تجارية وبيئية متعاضدة؛ والاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (تريبس)، والمعرفة التقليدية، ومشاطرة فرص الوصول والمنافع؛ والوقع الاقتصادي للاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف وعلاقة هذه الاتفاقات بقواعد منظمة التجارة العالمية؛ والزراعة والبيئة والكائنات المحورة وراثياً والأمن الغذائي والزراعة العضوية. وإن فرقة العمل المعنية ببناء القدرات ستسترشد بهذا التقييم في ما ستقوم به من عمل في الإقليم أثناء الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٦.

٢٥- وفي أيار/مايو ٢٠٠٣ أيضاً، عقدت في لواندا بأنغولا حلقة دراسية وطنية لفرق العمل المعنية ببناء القدرات، تناولت التجارة والبيئة والتنمية المستدامة، وذلك لمساعدة واضعي السياسات وغيرهم من الجهات المنتفعة على زيادة تفهم الروابط بين التجارة والبيئة والتنمية ولبحث المسائل المتصلة ببرنامج عمل الدوحة.

## ٦- قانون المنافسة وسياساتها، وقضايا القدرة التنافسية والتنمية

### (أ) البحوث وتحليل السياسة

٢٦- نشر الأونكتاد في أيار/مايو ٢٠٠٤ كتاباً يتضمن أدلة من واقع التجربة على ما يترتب على الممارسات المنافسة للمنافسة التريهة من آثار ضارة بالبلدان النامية، مع إيراد دراسات لحالات فردية من أوغندا وجنوب أفريقيا وزامبيا وكينيا<sup>(٣)</sup>. وصدر منشوران آخران في عام ٢٠٠٣، هما: دراسة عملية عما للتكتلات الاحتكارية الدولية الأساسية من أثر في التجارة والتنمية في البلدان النامية<sup>(٤)</sup>؛ وتقرير موحد عن التعاون المتعدد الأطراف بشأن الولاية التي أسندها مؤتمر الدوحة إلى منظمة التجارة العالمية فيما يتعلق بسياسة المنافسة<sup>(٥)</sup>.

### (ب) الأنشطة الاستشارية وبناء القدرات

٢٧- أوفد أثناء عام ٢٠٠٣ ما مجموعه ١٦ بعثة ميدانية إلى بلدان أفريقية<sup>(٦)</sup> وثلاث بعثات إلى تجمعات تكامل إقليمي أفريقي<sup>(٧)</sup> بهدف توفير التدريب في مجال صياغة سياسات المنافسة وإنفاذها. وكانت الغاية في حالة بوتسوانا وسوازيلند وليسوتو هي المساعدة على إعداد قانون المنافسة. ونظمت ٥ حلقات دراسية وتدريبية وطنية وثلاثة إقليمية بشأن قضايا المنافسة المتعددة الأطراف والمنافسة المتكاملة كجزء من الأعمال التحضيرية المفضية إلى الأونكتاد الحادي عشر. وما برح الأونكتاد يضطلع أيضاً بأنشطة لبناء القدرات دعماً لتجمعات المنافسة الإقليمية للسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي (كوميسا)، والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا (بمبوا)، والاتحاد الجمركي للجنوب الأفريقي (ساكو).

٢٨- وعقدت كل ثلاثة أشهر خلال عام ٢٠٠٣ دورتا تعليم عن بُعد بشأن سياسة المنافسة من أجل بنن وبوركينا فاسو ومالي. وتعكف الأمانة على دراسة مبادرة اتخذت مؤخراً لإعداد دراسات عن سياسات المنافسة الوطنية من أجل بنن وزامبيا وزمبابوي والسنغال بغية تقييم حالات النجاح والفشل والتقدم بتوصيات بإجراءات تغييرات في السياسات العامة.

## ٧- السلع الأساسية

٢٩- يهدف عمل الأونكتاد في مجال السلع الأساسية إلى تحسين مساهمة قطاع السلع الأساسية في التنمية. ونظراً لأن معظم البلدان الأفريقية، لا سيما أقلها نمواً، تضم فئة البلدان النامية الأكثر اعتماداً على السلع الأساسية، فإن هذا العمل يتصف بأهمية خاصة بالنسبة لأفريقيا.

٣٠- وإضافة إلى التقرير التحليلي عن "الأداء التجاري والاعتماد على السلع الأساسية"، أعدت دراسة عنونها "المعركة التي تقودها السلاسل الموردة إلى المتاجر الكبرى (السوبر ماركت) في أفريقيا جنوبي الصحراء الكبرى: التحديات والفرص أمام مُوردي منتجات الأغذية الزراعية" (UNCTAD/DITC/COM/Misc./2003/5) من أجل اجتماع الخبراء المعني "بشروط الدخول إلى الأسواق وتأثيرها في القدرة التنافسية للبلدان النامية وصادراتها من السلع والخدمات" (٢٦-٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣). وتوثق هذه الدراسة ما يترتب على ظهور المتاجر الكبرى من آثار لدى منتجي الأغذية، لا سيما الصغىرون منهم، في أفريقيا، وإن الدراسة الاستقصائية العالمية للسلع الأساسية في الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٤ (World Commodity Survey 2003-2004) تقدم معلومات وتحليلاً سوقياً عما يزيد عن ٨٠ من السلع الأساسية والقطاعات الرئيسية لصناعات السلع الأساسية، وكثير منها يتصف بأهمية خاصة بالنسبة للبلدان الأفريقية.

٣١- وفي إطار مشروع بشأن "بناء القدرات والربط بين السياسات العامة للتنمية المستدامة القائمة على أساس الموارد"، نظمت في أديس أبابا في شباط/فبراير ٢٠٠٣ حلقة تدريبية إقليمية للنظر في إقامة شبكة تعدين أفريقية يتم التركيز فيها على الموارد المعدنية وعلى مسائل التنمية المستدامة ذات الصلة. وعقدت الحلقة التدريبية بتعاون اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واقترح فيها أن تكون الشبكة مصممة لدعم شراكة التعدين الأفريقية في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وما زالت المناقشات في هذا الشأن مستمرة مع شركاء داخل أفريقيا وخارجها بغية وضع الشبكة موضع التشغيل في عام ٢٠٠٤.

٣٢- وثمة مشروع جديد يهدف إلى تحسين استدامة إنتاج القطن وزيادة دخل صغار المزارعين في البلدان المنتجة للقطن والبلدان المصدرة له في غرب أفريقيا ووسطها، بالتعاون مع اللجنة الاستشارية الدولية للقطن والصندوق المشترك للسلع الأساسية، حيث يسهم الصندوق في تمويل المشروع. والهدف الكلي من المشروع هو الإسهام في تحسين إنتاج القطن وتوريده، والإسهام بذلك في التقليل من الفقر في البلدان المعنية، وهي: بنن وبوركينا فاسو وتشاد وتوغو والكاميرون وكوت ديفوار ومالي.

٣٣- وبالتعاون مع المعهد الدولي للتنمية المستدامة، وبدعم مالي من مركز بحوث التنمية الدولية الموجود في كندا، استمر العمل بشأن المبادرة المستدامة للسلع الأساسية<sup>(أ)</sup>. والمظهر الأول من مظاهر تنفيذ المبادرة يتعلق بالبن، وهو منتج ذو أهمية أساسية بالنسبة لكثير من البلدان الأفريقية. وشمل العمل عقد حلقة تدارس للجهات المتعددة صاحبة المصلحة (في جنيف في شباط/فبراير ٢٠٠٣) أتاحت فرصة للجمهور والقطاعات الخاصة والمجتمع المدني لوضع استراتيجيات محددة بشأن الاستدامة ووضع جدول عمل للبحوث المتعلقة بالبن. وعقد في ٨-٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ مؤتمر بشأن "استدامة قطاع البن: البحث عن فرص للتعاون الدولي" حضره ممثلون عديدون من أفريقيا.

٣٤- وثمة مشروع يجري تنفيذه بتعاون وثيق مع شركة ميغروه السويسرية لتجارة التجزئة ومع البرنامج السويسري لترويج الاستيراد، هدفه النهوض بقدرات صغار منتجي الفواكه والخضراوات من أقل البلدان نمواً في أفريقيا فيما يتعلق

بالوصول إلى الأسواق ودخولها. ويعتزم المشروع إقامة شراكة عميمة المنفعة بين شركة ميغروه ورايطات المنتجين لدى أقل البلدان نمواً في أفريقيا لتلبية متطلبات الأسواق (كشروط النوعية) وزيادة القدرة التفاوضية للمنتجين وتمكينهم من دخول الأسواق في البلدان المتقدمة. ويتضمن المشروع وضع ترتيبات للزراعة التعاقدية بين شركة ميغروه ورايطات المنتجين من غانا وموزامبيق، فضلاً عن استحداث علامة تجارية للتمييز بين المنتجات. ومن المتوقع أن تبدأ عمليات الاستيراد هذا الخريف. وسيوسع نطاق المشروع تدريجياً ليشمل بلداناً أفريقية أخرى من أقل البلدان نمواً، كما سيتم توسيعه بمشاركة شبكات المتاجر الكبرى في البلدان المتقدمة.

٣٥- وفي مجال إدارة المخاطر المتصلة بالسلع الأساسية ومجالي التمويل والطاقة، عقد في لواندا بأنگولا في الفترة من ٢٠ إلى ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٣ وفي مراكش بالمغرب في الفترة من ٢٧ إلى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ على التوالي المؤتمرات الأفريقيان السابع والثامن بشأن التجارة والمالية في مجالي النفط والغاز. وقد باتت هذه المؤتمرات المحفل الرئيسي في أفريقيا لبحث المسائل المترابطة المتعلقة بالنفط/الطاقة والتمويل. وهي تجتذب ما يزيد عن ٦٠٠ مشاركاً من عشرات البلدان، معظمهم من متخذي القرارات رفيعي المستوى في قطاعي النفط والتمويل في أفريقيا. هذه المؤتمرات تمولها بالكامل جهات راعية في القطاع الخاص، من بينها شركات أفريقية. ومن الفوائد العرضية لهذا العمل أنه قد قُدم دعم تقني إلى لجنة الطاقة الأفريقية، وهي كيان جديد أنشأه الاتحاد الأفريقي من أجل تعزيز التعاون في مجال الطاقة في القارة.

٣٦- وفي مجال تمويل السلع الأساسية بشكل منظم، وهو مجال ذو أهمية كبيرة من أجل تحسين أداء قطاع السلع الأساسية، واصل الأونكتاد مشاركته في أنشطة تدريب الموظفين المصرفيين الأفريقيين في حلقات تدريبية عُقدت في القاهرة بمصر في عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٤ وتولى تنظيمها المصرف الأفريقي للتصدير والاستيراد، وفي مؤتمرات عديدة نُظمت في جنوب أفريقيا. كما وضع الأونكتاد مقترحاً بإنشاء شركة لإدارة الضمانات التبعية لعموم أفريقيا لتولى تيسير تمويل تجارة السلع الأساسية الأفريقية.

٣٧- إن ضعف الهياكل الأساسية المادية والمؤسسية للتجارة الإقليمية ما زال يمثل مشكلة في أفريقيا. وإن استحداث بورصات دون إقليمية للسلع الأساسية من شأنه أن ييسر التجارة، وإمكانية الحصول على تمويل، وإدارة المخاطر. وما برح الأونكتاد يسدي المشورة للاتحاد الأفريقي، ولأطراف أخرى عديدة مهتمة بالأمر، بشأن استحداث هذه البورصات. وما فتئ التعاون مع حكومة نيجيريا يهدف إلى إنشاء بورصة وطنية للسلع الأساسية.

٣٨- وفي عام ٢٠٠٣، قام الأونكتاد، مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة، بتنفيذ مشروع يموله برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وينفذ بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، لإقامة حوار بشأن السياسة المتصلة بالتعدين في جمهورية تنزانيا المتحدة. ويرمي المشروع إلى تضمين برامج التقليل من الفقر دراسة عن قطاع التعدين وإلى جعل السياسات حيال هذا القطاع أكثر استجابة لهواجس التقليل من الفقر. وعُقدت حلقتان تدريبيتان في إطار هذا المشروع في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ وكانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، ويجري حالياً وضع مشروع متابعة.

٣٩- وتوخياً لتحسين الشفافية في أسواق السلع الأساسية فضلاً عن تزويد الفعاليات داخل قطاع السلع الأساسية بمزيد من المعلومات عن أسواق هذه السلع وتمكين هذه الجهات من تفهم تلك الأسواق تفهماً أفضل، وبدعم مالي من حكومة فرنسا، أقام الأونكتاد بوابة على الإنترنت لنظام المعلومات التجارية عن السلع الأساسية (إنفوكم)<sup>(٩)</sup> وتقدم هذه البوابة في موقعها على الإنترنت معلومات استراتيجية عن السلع الأساسية الرئيسية مندرجة تحت عشرة عناوين. ومع مراعاة الاحتياجات الخاصة للبلدان الأفريقية، لا سيما أقلها نمواً، و"الفجوة المعلوماتية"، فإن المنتجات التي لا يمكن شراؤها بواسطة الإنترنت ستوزع مباشرة على هذه البلدان. وأقرت بلدان أفريقية عديدة بما يقدمه الأونكتاد من دعم في زيادة شفافية أسواق السلع الأساسية وفي توفير أدوات ذات كفاءة لإدارة المعرفة بالمسائل المتصلة بالسلع الأساسية، وطلبت هذه البلدان إدخالها، كشركاء وطنيين، في نظام المعلومات التجارية عن السلع الأساسية (إنفوكم).

#### ٨- أنشطة التدريب

٤٠- بات التعلم عن بعد في السنوات الأخيرة عنصراً هاماً في البيئة العالمية لبناء القدرات، وما برح يستخدم كأداة تكميلية في الحلقات الدراسية. ووضع الأونكتاد مؤخراً استراتيجية رائدة لإدخال هذه التقنيات الجديدة في دوراته التدريبية الاعتيادية وفي أنشطته في مجال المساعدة التقنية، كما أدخل التعليم عن بعد في دورات تدريب المفاوضات التجاريين وفي ما يقدمه للبلدان النامية من دعم لبناء قدراتها المؤسسية في المفاوضات التجارية. وأعدت دورة إقليمية للمسؤولين التجاريين المشاركين في مفاوضات منظمة التجارة العالمية بشأن التجارة في الخدمات، وافتتحت الدورة في عام ٢٠٠٣ في أربعة من بلدان غرب أفريقيا، هي بنن وتوغو وغينيا ومالي.

٤١- وفي الفترة كانون الثاني/يناير - شباط/فبراير ٢٠٠٤، نظمت أمانة الأونكتاد دورتها التدريبية الإقليمية الرابعة بشأن "المسائل الرئيسية المدرجة في جدول الأعمال الاقتصادية الدولية" لأجل المسؤولين التجاريين من أفريقيا. وهذه الدورة جزء من سلسلة الدورات التدريبية التي ينظمها الأونكتاد بشأن الولاية المسندة إليه في الأونكتاد العاشر (الفقرة ١٦٦ من خطة عمل بانكوك).

٤٢- واختير ما مجموعه ٢٥ من المسؤولين التجاريين والأكاديميين من بلدان أفريقية شتى من بين ما يزيد عن ٥٠ شخصاً تقدموا بطلبات لحضور هذه الدورة، التي عقدت بالاشتراك مع جامعة موريشيوس في الفترة من ٢٦ كانون الثاني/يناير إلى ١١ شباط/فبراير. وبينت عمليات تقييم للدورة أجراها مشاركون فيها أنها وفرت أدوات مفيدة لتحليل الجدول الراهن للأعمال الاقتصادية الدولية تحليلاً أفضل. ورأى كثير من المشاركين أن حضورهم الدورة قد جعلهم أكثر قدرة على الإسهام في صياغة السياسات العامة داخل إدارتهم. وأسفر التعاون مع جامعة موريشيوس عن منفعة إضافية، هي أن كلية الدراسات الإنسانية والعلوم الاجتماعية ستصبح شريكاً للمعهد الذي أنشأه الأونكتاد الحادي عشر في حزيران/يونيه ٢٠٠٤ على شبكة الإنترنت.

٤٣ - وفي إطار مشروع دون إقليمي لتعزيز القدرات التدريبية، نُظمت في العام الماضي في بنن وبوركينا فاسو ومالي خمس حلقات تدريبية بمشاركة مباشرة وحلقتان دراسيتان إقليميتان للتعليم عن بُعد. وتناولت مواضيعها قضايا التجارة الدولية، كقانون المنافسة وسياساتها (انظر الفقرة ٢٨)، والتجارة والبيئة، وممارسة التجارة الإلكترونية. واختير ١٦ مشاركاً من بين مجموع المشاركين الذين حضروا الحلقات الدراسية، الذين زاد عددهم عن المائة، لتدريبهم على تقنيات التدريب في بنن ومالي.

٤٤ - وصُممت مواد تربوية إضافية من أجل أنشطة التعلم عن بُعد. فبالتعاون الوثيق مع برنامج الأونكتاد للاستثمار الدولي، استُحدثت أربع وحدات تدريبية تكميلية بالإنكليزية والفرنسية بشأن اتفاقات الاستثمار الدولي. ونُظمت أثناء كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ٢٠٠٤ حلقة دراسية للتعلم عن بُعد من أجل البلدان الأفريقية الناطقة بالإنكليزية. وأعدت هذه الحلقة المتدربين لحضور حلقة تدريبية إقليمية بمشاركة مباشرة عُقدت في لوساكا في آذار/مارس ٢٠٠٤. والغرض من هذا النهج، الذي يجمع بين التعلم عن بعد والحلقات الدراسية بحضور مباشر، هو ضمان بلوغ المشاركين المستوى المطلوب من المعارف الأساسية، علماً بأن فترة الحلقات التدريبية مختصرة، ويتاح فيها للمشاركين وقت إضافي للتداول والتباحث فيما بينهم. ومن المقرر عقد مزيد من هذه الحلقات التدريبية في الأشهر القادمة لأجل البلدان الأفريقية الناطقة بالفرنسية.

٤٥ - وفي غرب أفريقيا ووسطها، ركزت أنشطة برنامج التدريب في مجال الموانئ على تنفيذ خطط العمل الثلاث<sup>(١٠)</sup> التي تم وضعها أثناء مؤتمر ليكسوس الدولي. وأُنجزت في عام ٢٠٠٣ في توغو وتونس والرأس الأخضر والكاميرون دورة تدريبية بشأن "إدارة الموانئ الحديثة من أجل المديرين من المرتبة المتوسطة". وبدأ تنفيذ أنشطة من هذا القبيل في أنغولا وغينيا. وأفاد مشاركون أن الدورة قدمت للمديرين من المرتبة المتوسطة نظرة شاملة لأداء الموانئ، وقد تساعدهم على تولي مسؤوليات جديدة تدرج في أنشطة الموانئ. وحضر المرحلة الأولى من دورة تدريب المدربين في مجال إدارة الموانئ الحديثة مدربين من جمهورية ترانينا المتحدة وجنوب أفريقيا وغانا وكمبوديا وكينيا وموريشيوس ونيجيريا. وستنفذ المرحلة الثانية في الأشهر الإثني عشر القادمة.

## باء - تطوير الخدمات

### ١ - برنامج النقاط التجارية

٤٦ - واصل الأونكتاد تقديم الدعم للاتحاد العالمي للنقاط التجارية وللنقاط التجارية الأعضاء فيه إثر نقل برنامج النقاط التجارية إلى الاتحاد المذكور في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢.

٤٧ - وطوال العام، قُدمت للنقاط التجارية المتواجدة في أقل البلدان نمواً مساعدة في ما تقوم به من بناء وتعزيز للشراكات الخاصة والعامة وفي قدرتها على تزويد عملائها والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم بالخدمات الداعمة

للتجارة. وفي هذا السياق، أوفدت بعثات إلى النقطة التجارية في ماپوتو بموزامبيق، بتمويل من البنك الدولي. وكانت أهداف البعثة تحديد الخدمات الواجب تقديمها لأوساط الأعمال التجارية المحلية، وتعريف مقدمي الخدمات، كالجمارك والغرف التجارية، بمفهوم النقاط التجارية، وإيجاد وعي لدى الرابطات التجارية.

٤٨- وعقد في بريستوريا بجنوب أفريقيا في آب/أغسطس ٢٠٠٣ اجتماع دام أربعة أيام للنقاط التجارية في أفريقيا، شاركت فيه ١٣ نقطة تجارية. وأقيمت هذه التظاهرة بدعم مالي من وكالة انتسيكا لتعزيز المؤسسات التجارية في جنوب أفريقيا. ودرت النقاط التجارية المشاركة على استخدام الأدوات المجانية للاتحاد العالمي للنقاط التجارية والمتعلقة بإدارة بيانات المحتوى على الإنترنت، وعلى الاستفادة من خدمات الاتحاد المذكور المتاحة لأوساط الأعمال التجارية. وأنشئ المحفل الأفريقي للنقاط التجارية التابع للاتحاد العالمي، واعتمد برنامج عمل له.

## ٢- النظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية (آسيكودا)

٤٩- أقيم هذا النظام في ما يزيد عن ٣٠ بلداً في أفريقيا. ومعظم البلدان التي تستخدمه كانت تستخدم الإصدار السابق من النظام (الصيغة ٢ لآسيكودا) وهي بصدد إكمال عملية التحول إلى آسيكودا ++. وقد تم الأخذ بهذا النظام وأصبح قيد التشغيل في بلدان كأوغندا وبنن وبوتسوانا وبوركينا فاسو والرأس الأخضر وزامبيا وزمبابوي وغابون، بينما ثمة مشاريع للمساعدة التقنية على التحول إلى نظام آسيكودا ++ ما زالت جارية في إثيوبيا وبوروندي وتوغو ورواندا ومالي ومدغشقر ومللاوي وموريتانيا وناميبيا والنيجر. وبعض البلدان التي لم تكن تستخدم نظام آسيكودا من قبل قد بدأت تستخدمه (جمهورية الكونغو الديمقراطية والكاميرون). ومعظم هذه المشاريع تمولها الحكومات مباشرة من ميزانياتها، مما يدل على التزامها وعلى المنافع الحقيقية المتأتية من هذا النظام.

٥٠- وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، شارك نظام آسيكودا التابع للأونكتاد في مؤتمر المنظمة الجمركية العالمية الذي عقد في جوهانسبرغ في جنوب أفريقيا لبحث موضوع "تكنولوجيا المعلومات والجمارك"، وعرض النظام في هذا المؤتمر أحدث نظام ابتكره، هو ASYCUDAWorld.

٥١- وأنشئ في واغادوغو مركز لدعم أنشطة آسيكودا في أفريقيا بتمويل من منحة قدمتها حكومة فرنسا. والهدف الرئيسي من هذا المركز هو تقديم مساعدة للبلدان الأفريقية في عملية تحديثها لنظمها الجمركية وإيجاد خبرة فنية تدعو الحاجة إليها لدعم العمل بالنظام وصيانتته في الإقليم.

٥٢- وثمة اتفاقان مبرمان مع منطمتين إقليميتين (السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا) من أجل إقامة أنشطة تعاونية في مجالات التدريب وتوحيد البيانات والمستندات والدعم الجاري.

### ٣- التجارة الإلكترونية

٥٣- نُظِمَ مؤتمر إقليمي بشأن "استراتيجيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتجارة الإلكترونية من أجل التنمية" في أفريقيا (تونس، حزيران/يونيه ٢٠٠٣) لتبادل الخبرات مع بلدان أخرى نامية ومتقدمة والاستفادة من خبرة الخبراء الدوليين والإقليميين والوطنيين. ووضعت الحكومات الأفريقية توصيات محددة وملموسة بشأن السياسات العامة استخدمت كمساهمات في مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات الذي عُقد في جنيف (١٠-١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣).

### ٤- النقل والمرور العابر (الترانزيت)

٥٤- قَدِّرَ عدد عام ٢٠٠٣ من استعراض النقل البحري أن تكاليف شحن الواردات إلى أفريقيا قد بلغت ١٣,٨ مليار من دولارات الولايات المتحدة في عام ٢٠٠١ وأنها كانت أعلى بقرابة ٥٠ في المائة لدى البلدان الأفريقية من المتوسط لدى البلدان النامية. هذه النسبة وغيرها في التقرير تؤكد ضرورة تطوير الهياكل الأساسية للخدمات اللوجستية في مجال النقل، بما في ذلك التمويل المناسب. ويرد في تقرير آخر أصدره الأونكتاد في آذار/مارس ٢٠٠٣ بعنوان "إصلاحات الموانئ الأفريقية ومكانة القطاع الخاص فيها" (UNCTAD/SDTE/TLB/5) أن الموانئ الأفريقية التي فتحت الباب أمام شركاء من القطاع الخاص لتنفيذ عملياتها قد سجلت ارتفاعاً في إنتاجيتها وزيادة في حركة المرور فيها وكفاءة أكبر في خدماتها واجتذبت قدراً أكبر من الاستثمار.

٥٥- وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، عقد الأونكتاد في جنيف اجتماعاً للخبراء بشأن النقل المتعدد الوسائط والخدمات اللوجستية، ووجهت دعوات للمشاركة فيه إلى خبراء وطنيين من سان تومي وبرينسيبي، وغابون، ومالي، ومدغشقر. وخلص الاجتماع إلى أن البلدان النامية غير الساحلية وأقل البلدان نمواً - وكثير منها يقع في أفريقيا - هي بحاجة خاصة إلى تحسين خدمات النقل المتعدد الوسائط لديها وإلى ما يتصل بذلك من استثمار في الهياكل الأساسية.

٥٦- وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، نظم الأونكتاد بالاشتراك مع سلطة ميناء ليخويس حلقة دراسية لأجل البلدان الناطقة بالبرتغالية خصصت لموضوع التسعير في الموانئ. ودامت الحلقة ثلاثة أيام وأقيمت في مركز التدريب التابع لسلطة الميناء. وحضرها ١٦ مشاركاً، ٦ منهم من أنغولا، و٣ من الرأس الأخضر، و٢ من سان تومي وبرينسيبي، و٢ من غينيا - بيساو، و٣ من موزامبيق.

### ٥- نظام المعلومات المسبقة عن البضائع (آسيس)

٥٧- قامت مصلحة السكك الحديدية الكونغولية الوطنية أثناء عام ٢٠٠٣ برفع درجة سككها الحديدية إلى الصيغة ٤-٥ من نظام تَعَقُّب حركة النقل بالسكك الحديدية. ودرَّب موظفوها على النظام الجديد، ووصلت الشبكة بشبكة

السكك الحديدية الزامبية المجاورة. وعلى غرار ذلك، فإن مصلحة السكك الحديدية الوطنية لزيمبابوي قد ارتقت بشبكاتها ووصلتها بشبكة شركة بيت بريدج للسكك الحديدية، فاكتملت بذلك الشبكة التي تربطها بشرقي أفريقيا والجنوب الأفريقي. وقامت السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي (كوميسا) بالتعاقد على تنفيذ هذين المشروعين بتمويل من الاتحاد الأوروبي.

٥٨- وبناء على طلب اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومكتبها الإقليمي في كيغالي، جرى الاضطلاع بدراستي جدوى في أيار/مايو ٢٠٠٣. فتناولت الدراسة الأولى إمكانية استفادة الأوساط التجارية في رواندا من المعلومات المتاحة حالياً في وحدة تعقب حركة النقل بالسكك الحديدية. وهذه الوحدة مقامة على شبكات السكك الحديدية الأوغندية والتزانية والكينية لتعقب حركة الشحنات المنقولة في الإقليم الفرعي والتي يتم تفريغها في مومباسا أو دار السلام أو كليهما. أما الدراسة الثانية فبحثت إمكانية إقامة وحدة لتعقب حركة النقل بواسطة الطرق في الممرات عبر شرق أفريقيا وشمالها ووسطها من هذه الموانئ إلى كيغالي. وقدمت دراسات نهائية في أواخر شهر تموز/يوليه ٢٠٠٣.

٥٩- وفي غرب أفريقيا، طلبت أمانة الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا (ويمووا) إلى الأونكتاد أن يتوخى الاضطلاع بدراسة جدوى فيما يتعلق بتركيب وحدة لتعقب حركة النقل البري بواسطة الطرق في طرق النقل الرئيسية. ووافقت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إكوواس) على هذا المقترح في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ في حلقة دراسية عقدت في أكرا بغانا لإقرار ذلك. وينبغي الآن توسيع النطاق الأولي لتطبيق الدراسة ليشمل جميع البلدان الأعضاء في الجماعة الاقتصادية المذكورة. وتعهد مصرف التنمية الأفريقي بتمويل هذه الدراسة، التي من شأن النتائج التي ستخلص إليها أن تفضي إلى وضع النظام المذكور موضع التنفيذ تدريجياً في هذه البلدان.

### جيم - الديون والتمويل والتنمية

٦٠- في ظل حالات العجز الهيكلي في الحسابات الجارية لدى كثير من بلدان الإقليم، فإن إجمالي قيمة الديون المستحقة على أفريقيا قد سجل زيادة من ٢٨٥ مليار من دولارات الولايات المتحدة في عام ٢٠٠١ إلى ٢٩٥ مليار في عام ٢٠٠٢. وفيما يتعلق ببلدان أفريقيا الواقعة جنوبي الصحراء الكبرى، ارتفع المبلغ الإجمالي لديونها من قرابة ٢٠٣ مليار دولار في عام ٢٠٠١ إلى ما يزيد عن ٢١٠ مليار في عام ٢٠٠٢ وإلى قرابة ٢٢٠ مليار في عام ٢٠٠٣. وفي ضوء المشاكل المستحكمة المتصلة بالديون في كثير من البلدان الأفريقية وغيرها من البلدان النامية، واصل الأونكتاد عمله التحليلي في مجال التمويل الخارجي والديون، بما في ذلك المبادرة المعنية بالبلدان الفقيرة الشديدة المديونية، وهي مبادرة تتصف بأهمية خاصة بالنسبة للبلدان الأفريقية المدينة. وشكلت نتائج هذا العمل عنصراً هاماً في "تقرير الأمين العام إلى الجمعية العامة عن أزمة الديون الخارجية والتنمية" (A/58/290)، الذي أعدته أمانة الأونكتاد، وتم الأخذ بهذه النتائج في أنشطة دعم تقني شتى.

## ١ - نادي باريس

٦١- واصل الأونكتاد تقديم الدعم لبلدان مدينة أفريقية وغير أفريقية في الإعداد لمفاوضات بشأن إعادة جدولتي الديون الرسمية الثنائية أو إعادة هيكله هذه الديون في إطار نادي باريس. والدعم المقدم في هذا السياق يتصف بأهمية خاصة بالنسبة للبلدان الأفريقية المنخفضة الدخل، التي كثيراً ما تفتقر إلى القدرة المؤسسية على القيام بأعمال تحضيرية تقنية فعالة لهذه المفاوضات أو إلى الموارد اللازمة لاستخدام مستشارين ماليين خارجيين خاصين. وفي الفترة بين نيسان/أبريل ٢٠٠٣ ومنتصف أيار/مايو ٢٠٠٤ أبرمت أربعة بلدان أفريقية اتفاقات جديدة مع نادي باريس. وبلغت بنى في النصف الأول من عام ٢٠٠٣ نقطة الاكتمال لديها بموجب المبادرة المعنية بالبلدان الأفريقية الشديدة المديونية، وحصلت في المفاوضات اللاحقة مع نادي باريس على تخفيض في إجمالي ديونها يتمشى مع المبالغ المستهدفة في إطار المبادرة المذكورة فيما يتعلق بالقدرة على تحمل عبء الديون. وتوصلت كينيا إلى اتفاق على إعادة جدولتي مبلغ ٣٥٣ مليون دولار من ديونها المستحقة لدائنين من نادي باريس بشروط هيوستن، تم بموجبه تمديد فترات السداد إلى ١٥ سنة مع إتاحة فترة سماح مدتها ٥ سنوات (فيما يتعلق بالائتمانات غير المتصلة بالمساعدة الإنمائية الرسمية)<sup>(١)</sup> وإلى ٢٠ سنة مع إتاحة فترة سماح مدتها ١٠ سنوات (فيما يتعلق بالائتمانات المساعدة الإنمائية الرسمية). وحصلت بوروندي على إعادة جدولتي لديونها بشروط نابولي، مما خفض صافي القيمة الرهنة لخدمة ديونها بنسبة ٦٧ في المائة أثناء فترة تثبيت الديون. ومن المتوقع أن تصبح بوروندي، إثر إبرام هذا الاتفاق وتحسن أدائها الاقتصادي، تشكل جزءاً من المبادرة المعنية بالبلدان الفقيرة الشديدة المديونية في المستقبل القريب. أما النيجر، التي بلغت نقطة الاكتمال في ظل المبادرة المعنية بالبلدان الفقيرة الشديدة المديونية، فقد استفادت من إلغاء دين مستحق عليها مقداره ١٠٤ ملايين من دولارات الولايات المتحدة بالقيمة الحالية الصافية، التي تمثل نصيب نادي باريس المتفق عليه من الجهد في إطار المبادرة. وسيخفض مبلغ ديون النيجر المستحقة للدائنين المتتمين إلى نادي باريس تخفيضاً إضافياً بمقدار ٤٨ مليون دولار بالقيمة الحالية الصافية نتيجة لتخفيف إضافي لعبء الديون منحه لها الدائنون على أساس ثنائي. ونتيجة لذلك، سيشتب كامل مبلغ الديون المستحقة على النيجر للدائنين المتتمين إلى نادي باريس.

## ٢ - نظام إدارة الديون والتحليل المالي (دمفاس)

٦٢- أقسم هذا النظام في ٢١ بلداً أفريقياً. ووقع مشروع جديد مع جمهورية الكونغو، ومن المقرر تركيب برمجيات النظام في عام ٢٠٠٤. واستجابة للطلبات الرسمية المقدمة، يجري حالياً إعداد مشاريع جديدة في أفريقيا لصالح إثيوبيا، والجزائر، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وسان تومي وبرينسيبي، والسودان.

٦٣- وفي إطار برنامج هذا النظام، أوفدت خلال عام ٢٠٠٣، ١٣ بعثة ميدانية (موظفون مركزيون) إلى ثمانية بلدان أفريقية مختلفة (أنغولا (بعثتان)، وبوركينا فاسو، وجمهورية الكونغو الديمقراطية (بعثتان)، وجيبوتي، وزمبابوي، وسان تومي وبرينسيبي، وغابون، والكونغو (بعثتان))، وكان الهدف الرئيسي من هذه البعثات تقييم احتياجات هذه البلدان

والتفاوض على تنفيذ مشاريع مساعدة تقنية جديدة. وعلاوة على ذلك، أمضى الخبراء الاستشاريون لهذا النظام ما مجموعه ٤٢,٥ أسبوعاً في خمسة بلدان أفريقية مختلفة، بغية تقديم تدريب في مجال إدارة الديون بصورة رئيسية. كما قدم في جنيف تدريب على هذا النظام مدته أسبوعان لوفد من ستة موظفين من مكتب الديون الموريتاني.

٦٤- وما زال الأونكتاد يسعى إلى وضع ترتيب لتحقيق اللامركزية في ما يضطلع به في أفريقيا من أنشطة متصلة بنظام إدارة الديون والتحليل المالي. وعلى هذا الأساس، واصل برنامج هذا النظام تعاونه الوثيق مع معهد الإدارة الاقتصادية الكلية والإدارة المالية لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي<sup>(١٢)</sup> ومشروع بول دات<sup>(١٣)</sup>، وذلك من خلال أنشطة مشتركة وتعاونية. وقد واصل مشروع بول دات والأونكتاد عملية توسيع نطاق التعاون بينهما وإضفاء طابع رسمي عليه. وأتفق على إبرام اتفاق للتعاون التقني بين هاتين المؤسستين يتوقع توقيعه في عام ٢٠٠٤. وسيتيح هذا المشروع المجال لإنشاء وحدة إقليمية في ياوندي لنظام إدارة الديون والتحليل المالي، كما سيتيح مباشرة برنامج لتدريب المسؤولين عن إدارة الديون، وتنظيم المزيد من الحلقات التدريبية والحلقات الدراسية المشتركة بين الأونكتاد ومؤسسة بول دات وتعزيز قدرات هذه المؤسسة على التدخل في معالجة القضايا المتصلة بنظم تسجيل الديون وإدارتها.

٦٥- إن نظام إدارة الديون والتحليل المالي يجعل إجراءات خدمة الديون أكثر كفاءة ويفيد في كشف أوجه التناقض في مطالبات الوكالات الدائنة. ويمكن أيضاً تحقيق وفورات لا بأس بها من خلال تفادي تكبد تكاليف غير ضرورية من قبيل تسديد دفعات زائدة عن المطلوب إلى الدائنين أو الفوائد الجزائية المترتبة على سوء مسك الدفاتر. وإضافة هذه الوفورات في التكاليف، فإن الدأب على استعمال هذا النظام في المكاتب المعنية بالديون يكفل للبلدان وجود قاعدة بيانات تتضمن آخر ما استجد من معلومات بشأن ديونها، مما يتيح المجال لإدارة الديون إدارة أكثر فعالية والاستعداد استعداداً أفضل للمفاوضات من أجل الحصول على القروض وإعادة جدولة الديون.

### ٣- تقديم الدعم التقني إلى مجموعة ال ٢٤ الحكومية الدولية المعنية بالشؤون النقدية الدولية والتنمية (مجموعة ال ٢٤)

٦٦- إن مجموعة ال ٢٤ هي التجمع الوحيد للبلدان النامية المدرج في الإطار المؤسسي لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وتسعة من أعضاء المجموعة هم من أفريقيا (إثيوبيا والجزائر وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب أفريقيا وغابون وغانا وكوت ديفوار ومصر ونيجيريا). ومن خلال إعداد دراسات ومناقشات فيما بين خبراء دوليين مرموقين وموظفين كبار من المصارف المركزية ووزارات المالية أثناء الاجتماعات التقنية، دعم المشروع ما تبذله هذه البلدان من جهود في سبيل الإسهام الفعال في المداورات في المنظمات المالية الدولية، وفي سبيل زيادة قدرتها على إيجاد بيئة مالية واقتصادية مستقرة مفضية إلى النمو وتقليل الفقر، وفي سبيل تخفيض تأثيرها بالصدمات الخارجية. وتصدت الاجتماعات التقنية المعقودة في عام ٢٠٠٣ وفي مطلع عام ٢٠٠٤ لعدد من المشاكل التي تحظى باهتمام خاص لدى البلدان الأفريقية. ففي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، ناقش الفريق التقني السابع عشر التابع لمجموعة ال ٢٤، في جملة ما ناقشه، دراسات تتناول المسائل

التالية: المبادئ التوجيهية الممكنة فيما يتعلق بقدرة البلدان المنخفضة الدخل على تحمل عبء الديون؛ ما يترتب على تحويلات العمال من آثار في التنمية؛ ودور السياسة الحكومية في بناء القدرة على التنافس صناعياً؛ والجوانب الجديدة لمشكلة السلع الأساسية بعد الإصلاحات التحريرية، مع إيلاء اهتمام خاص للكافو. وفي الدراسات المقدمة إلى اجتماع الفريق التقني الثامن عشر الذي عُقد في آذار/مارس ٢٠٠٤، بُحِثت مسائل كقدرة البلدان النامية على التقليل من تعرضها للتقلبات في الأسواق المالية الدولية؛ وزيادة تمثيل البلدان النامية في هياكل إدارة شؤون المؤسسات المالية الدولية؛ والمسائل الرئيسية في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف بعد مؤتمر كانكون، بما فيها تحرير التجارة في مجال الزراعة، والمعاملة الخاصة والتفاضلية؛ والمشروطة المرتبطة بالإقراض في صندوق النقد الدولي.

## دال - الاستثمار الدولي وتنمية المشاريع

### ١ - الاستثمار

٦٧- قدم الفرع الإقليمي المتعلق بأفريقيا في تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠٠٣ عرضاً موجزاً للاتجاهات الأخيرة في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا. وجاء فيه أن التدفقات الوافدة إلى أفريقيا من الاستثمار الأجنبي المباشر قد انخفضت في عام ٢٠٠٢ إلى ١١ مليار من دولارات الولايات المتحدة، بعد ارتفاعها فجأة في عام ٢٠٠١ إلى ١٩ مليار دولار، إلا أن هذا الهبوط قد يكون قصير الأمد نظراً لتصاعد الجهود الوطنية الرامية إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وما يواصل كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان اتخاذه من مبادرات تجارية واستثمارية. وأقيمت تظاهرات، شملت مؤتمرات صحفية وجلسات إحاطة إعلامية للصحفيين، في ٢١ بلداً أفريقياً للتعريف بالتقرير المذكور.

٦٨- واستمر في عام ٢٠٠٣ العمل على تنفيذ المشروع المشترك بين الأونكتاد وغرفة التجارة الدولية بشأن أدلة الاستثمار وبناء القدرات من أجل أقل البلدان نمواً. واکتملت الأدلة المتعلقة بإثيوبيا ومالي وموريتانيا. وستصدر المنشورات في كل من البلدان المعنية أثناء عام ٢٠٠٤. ويجري حالياً إعداد أدلة استثمار بشأن كينيا وتزانيا، كما بدأ إعداد دليل استثمار إقليمي لشرق أفريقيا، وسيتم العمل على إعداد هذه الأدلة في عام ٢٠٠٥.

٦٩- وتم خلال عام ٢٠٠٣ تضمين المنشور الذي يحمل عنوان لمحة عن الاستثمار الأجنبي المباشر في أقل البلدان نمواً، الذي يتناول جميع البلدان الأفريقية المدرجة في فئة أقل البلدان نمواً، آخر ما استجد من معلومات. ويتضمن هذا المنشور معلومات عن الاتجاهات الأخيرة في الاستثمار الأجنبي المباشر وعمما حدث من تطورات في الإطار القانوني في كل من البلدان الخمسين المدرجة في فئة أقل البلدان نمواً (منها ٣٤ بلداً في أفريقيا)، وسيصدر في عام ٢٠٠٤.

٧٠- وفي مجال التأمين، قدم الأونكتاد مشورة وتوجيهاً وتدريباً لسلطات الإشراف على التأمين، وبخاصة فيما يتعلق بوضع أطر قانونية ورقابية موجهة نحو دعم تنمية أسواق التأمين القادرة على المنافسة. واستفاد ما مجموعه ٣٢ بلداً أفريقياً من الدورات التدريبية وغيرها من التظاهرات التي تم تنظيمها بشأن مسائل مختارة متصلة بالتأمين في عام ٢٠٠٣. وإضافة

إلى ذلك، تم تقدير الجدارة الائتمانية لنحو ٣٠ من شركات التأمين الأفريقية في إطار مخطط وضع من قِبَل الأونكتاد ومنظمة التأمين الأفريقية.

٧١- إن مشروع "تقييم الاحتياجات لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر من آسيا إلى أفريقيا" يساعد البلدان الأفريقية على صياغة سياسات مؤاتية لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر من آسيا، ويشمل ذلك اجتذاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم لهذا الاستثمار. وجرى في عام ٢٠٠٣ استعراض لما لدى كل من بوتسوانا وجمهورية تنزانيا المتحدة وغانا ومدغشقر وموزامبيق من إمكانات لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر من آسيا. ويجري إعداد دراسات عن هذه البلدان لنشرها في عام ٢٠٠٤

#### (أ) تشجيع الاستثمار: دائرة الخدمات الاستشارية المتعلقة بالاستثمار والتدريب (آسيت)

٧٢- إن أحد الأهداف الرئيسية لهذه الدائرة هو تعزيز قدرة البلدان النامية على وضع وإدارة أطر سياساتها المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر. وتم في عام ٢٠٠٣ إسداء مشورة لحكومة أنغولا بشأن القانون الذي سنته مؤخراً فيما يتعلق بالاستثمار الخاص.

٧٣- وإضافة إلى ذلك، قدمت هذه الدائرة إلى عدد من البلدان الأفريقية (إثيوبيا وبوتسوانا وجمهورية تنزانيا المتحدة وليسوتو) مساعدة في مجال متابعة التوصيات الواردة في استعراضات السياسة الاستثمارية التي أعدها الأونكتاد. ففي بوتسوانا مثلاً، وضعت الدائرة مشروع قانون بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر، ووضعت استراتيجية لهذا الاستثمار. كما شرعت في دراسة لوضع قواعد معيارية لمقارنة نظام تراخيص الإقامة في بوتسوانا بالأنظمة المقابلة له في بلدان أخرى اتخذت أساساً للمقارنة.

٧٤- وواصلت الدائرة تطوير وتعزيز بوابة الاستثمار، وهي منصة تفاعلية تُستخدم بواسطة الإنترنت من أجل تشجيع الاستثمار. وتقدم البوابة معلومات عن فرص الاستثمار، وكذلك معلومات عن الجهات التي يمكن الاتصال بها ومعلومات مالية تتعلق بالشركات المحلية، ومعلومات عملية عن الإطار القانوني واللوائح، ووصلات مباشرة بالسلطات الوطنية للرقابة ووضع اللوائح التنظيمية. كما تتضمن البوابة بيانات عن المستثمرين المحتملين الذين يمكن الاتصال بهم ومعلومات عن الشروط المربوطة بعروض استثمارية سابقة وحالية. وشرع في عام ٢٠٠٣ بمشروع رائد في جيبوتي.

٧٥- وقدمت الدائرة في عام ٢٠٠٣، في إطار برنامجها بشأن حسن التوجيه في مجال تشجيع الاستثمار وتيسيره، مساعدة إلى إثيوبيا وجمهورية تنزانيا المتحدة وليسوتو ومالي. كما جرى في عام ٢٠٠٣ استعراض لحالة التوجيه في مجال تشجيع الاستثمار وتيسيره في جمهورية تنزانيا المتحدة وليسوتو. وقدم إلى حكومتي هذين البلدين تقريران استشاريان يتضمنان توصيات لهما. وقدمت مساعدة على سبيل المتابعة إلى إثيوبيا وجمهورية تنزانيا المتحدة وليسوتو، تضمنت تزويد

موظفي المؤسسات التي تتعامل مع مستثمرين أجانب بالتدريب في مجال خدمات الزبائن، كما تضمنت وضع موثيق لعملاء الوكالات الوطنية لتشجيع الاستثمار.

٧٦- وواصلت الدائرة في عام ٢٠٠٣ تقديم الدعم للرابطة العالمية لوكالات تشجيع الاستثمار، التي تضم في عضويتها ٤٥ وكالة أفريقية لتشجيع الاستثمار.

### (ب) استعراضات سياسات الاستثمار

٧٧- نُظِّمَتْ في ماسيرو في شباط/فبراير ٢٠٠٣ حلقة تدريبية وطنية بشأن استعراضات سياسات الاستثمار في ليسوتو، وقُدِّمَ في نيسان/أبريل ٢٠٠٣ التقرير الختامي عن أعمال هذه الحلقة إلى لجنة الأونكتاد المعنية بالاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية ذات الصلة. وأُنْجِزَ العمل على وضع استعراض سياسة الاستثمار للجزائر. وعُقدت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ حلقة تدريبية وطنية في الجزائر، وعُرِضَ التقرير في الدورة الثامنة للجنة (جنيف، ٢٦-٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤). وسيكتمل أثناء العام الجاري العمل على وضع استعراض سياسي للاستثمار المتعلقة بينن وزامبيا. وسيصدر في تموز/يوليه ٢٠٠٤ استعراضا لسياسات الاستثمار المتعلقة بالسنغال وكينيا. وفي أوغندا وبوتسوانا والجزائر وجمهورية تنزانيا المتحدة وغانا وليسوتو، يجري الاضطلاع ببرامج مساعدة تقنية على سبيل المتابعة تنفيذاً للتوصيات الواردة في استعراض سياسة الاستثمار لكل من هذه البلدان.

### (ج) اتفاقات الاستثمار الدولية

٧٨- قام الأونكتاد أثناء عام ٢٠٠٣، وفي إطار ما يضطلع به في الفترة اللاحقة لانعقاد مؤتمر الدوحة من أنشطة المساعدة التقنية وبناء القدرات في مجال الاستثمار، وبالتعاون الوثيق مع منظمة التجارة العالمية، بعقد الحلقات الدراسية التالية في أفريقيا: حلقتان دراسيتان إقليميتان (جيبوتي، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣؛ بوتسوانا، شباط/فبراير ٢٠٠٣؛ ودورتا تدريب مكثف من أجل المفاوضين الأفريقيين في مجال اتفاقات الاستثمار الدولية، شملتا وحدات تُعَلِّمُ عن بُعد (من أجل البلدان الناطقة بالإنكليزية، بريستوريا، آذار/مارس - نيسان/أبريل ٢٠٠٣؛ ومن أجل البلدان الناطقة بالفرنسية، الإسكندرية، أيار/مايو ٢٠٠٣)؛ وحلقتان تدريبيتان عُقدتا بجنيف (إحدهما من الحلقات التدريبية التي تُعقد بانتظام بالإنكليزية، نيسان/أبريل ٢٠٠٣؛ والأخرى حلقة تدريبية خاصة من أجل البلدان الأفريقية الناطقة بالفرنسية، حزيران/يونيه ٢٠٠٣)؛ وحلقتان دراسيتان وطنيتان (موريتانيا، أيار/مايو ٢٠٠٣؛ والمغرب، آذار/مارس ٢٠٠٣).

٧٩- كما عُقدت في جنيف في تموز/يوليه ٢٠٠٣، في إطار برنامج العمل ذاته كذلك وبناء على طلب ٩ بلدان ناطقة بالإنكليزية من البلدان الأفريقية المدرجة في فئة أقل البلدان نمواً، جولة من المفاوضات بشأن معاهدات الاستثمار الثنائية، أسفرت عن إبرام ١٩ معاهدة استثمار ثنائية وتوقيع ١٣ محضراً متفقاً عليه. وبالإضافة إلى ذلك، قُدمت خدمات استشارية إلى عدة مبادرات إقليمية، من بينها السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي (كوميسا).

## ٢- التكنولوجيا وتنمية المشاريع

### (أ) التكنولوجيا

٨٠- يجري العمل على إعداد التقرير الثاني المتعلق بمؤشرات التنمية المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الذي دعت الجمعية العامة الأونكتاد إلى القيام، بالتعاون مع فرقة العمل التابعة للأمم المتحدة والمعنية بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات ومع الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية، بإعداده كجزء من مساهمته في المرحلة الثانية من مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات الذي سيعقد في تونس في عام ٢٠٠٥. وستناول التقرير الفجوة المعلوماتية وسيركز على تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أفريقيا.

٨١- وأصدر الأونكتاد في عام ٢٠٠٣ منشوراً عنوانه *نقل التكنولوجيا من أجل الاندماج الناجح في الاقتصاد العالمي* (UNCTAD/ITE/IPC/2003/6)، يورد دراسة عن حالة إفرادية متعلقة بصناعة السيارات في جنوب أفريقيا تم الاضطلاع بها في إطار البرنامج المشترك بين الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمعني بالعمولة وتحرير التجارة والتنمية البشرية المستدامة.

### (ب) تنمية المشاريع

٨٢- بدأ تنفيذ برامج في إطار برنامج تطوير المشاريع (إمريتيك) في ١٩ بلداً أفريقياً. وعُقد في أكرا بغانا (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣) اجتماع المدراء الأفريقيين لبرنامج تطوير المشاريع، بغرض حفز مدراء المراكز الوطنية لهذا البرنامج على وضع استراتيجيات جديدة لتطوير المشاريع.

٨٣- واستجابة لطلب من حكومة أنغولا لتنفيذ برنامج من برامج تطوير المشاريع، جرت في عام ٢٠٠٣ أعمال تحضيرية بشأن حشد الموارد والهياكل الأساسية المؤسسية والتشغيلية. ونتيجة لذلك، تلقى البرنامج مبلغ ١,٢ مليون دولار من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبدأ التنفيذ في نيسان/أبريل ٢٠٠٤.

٨٤- وفي سياق برنامج تطوير المشاريع، يتم التشجيع على التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وأثناء عام ٢٠٠٣ وبالتعاون مع الأونكتاد، قام برنامج تطوير المشاريع في زيمبابوي (إمريتيك زيمبابوي) ومؤسسة إثيوبيا للمشاريع (أنتربرايز إثيوبيا) بالمساعدة على إنشاء مؤسسة أوغندا للمشاريع (أنتربرايز أوغندا). كما قدم برنامج تطوير المشاريع في إثيوبيا (إمريتيك إثيوبيا) مساعدة على وضع مؤسسة موزامبيق للمشاريع (إنتربرايز موزامبيق) موضع التشغيل بالكامل.

٨٥- وإضافة إلى ذلك، فإن الوحدة الخاصة لأفريقيا والمشاركة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في أفريقيا قد طلبت إلى الأونكتاد إعداد ورقة استراتيجية بشأن تنمية القطاع الخاص في أفريقيا. وقدمت

الورقة في اجتماع الخبراء والرفيع المستوى المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. وعقد هذا الاجتماع في المغرب في نيسان/أبريل ٢٠٠٣ لبحث مسألة تقديم الدعم، في إطار مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في أفريقيا، إلى السياسات الإقليمية المتصلة بتنمية القطاع الخاص في أفريقيا. وعرضت ورقة الاستراتيجية على اجتماع متابعة نظمه الأونكتاد في جنيف في تموز/يوليه ٢٠٠٣. ويواصل الأونكتاد تعاونه مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إنشاء واحتضان غرفة التجارة الآسيوية - الأفريقية، وهو يعمل عضواً في اللجنة الاستشارية التابعة لها.

٨٦ - وفي مجال إدارة الشركات والشفافية، أعد الأونكتاد في عام ٢٠٠٣ دراسة حالة بشأن كشف البيانات في سياق إدارة الشركات في كينيا (TD/B/COM.2/ISAR/19/Add.3). وقدمت الدراسة إلى فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ في دورته العشرين، التي عقدت في جنيف في الفترة من ٢٩ أيلول/سبتمبر إلى ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣.

### الحواشي

- (١) UNCTAD/GDS/AFRICA/2003/1.
- (٢) إن المجالات الخمسة لتنمية قدرات النظام التجاري المتعدد الأطراف هي: القدرة المؤسسية، ومراكز الإحالة، ونشر المعلومات والتدريب في مجالها، واستراتيجيات قطاع الصادرات، والتواصل فيما بين البرامج.
- (٣) انظر - "Competition, Competitiveness and Development: Lessons from Developing Countries" - Geneva, UNCTAD 2004, UNCTAD/DITC/CLP/2004/1.
- (٤) انظر "أستطيع الاقتصادات النامية أن تستفيد من مفاوضات منظمة التجارة العالمية بشأن الأنظمة الملزمة الخاصة بالكارتيلات الأساسية؟" - جنيف، الأونكتاد، ٢٠٠٣، UNCTAD/DITC/CLP/2003/3.
- (٥) انظر "Final Consolidated Report of Regional Capacity-Building Meeting Organized by UNCTAD on Competition Issues within the Framework of the Doha Mandate" - Geneva UNCTAD 2004, UNCTAD/DITC/CLP/2003/1.
- (٦) أنغولا وبوتسوانا وجمهورية ترازيا المتحدة وجنوب أفريقيا وزمبابوي والسنغال وسوازيلند والسودان وكينيا وليسوتو ومالي.
- (٧) السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي (كوميسا)، والمجتمع الإنمائي للجنوب الأفريقي (سادك)، والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا (ومووا).

(٨) [.http://www.iisd.org/trade/commodities/sci.asp](http://www.iisd.org/trade/commodities/sci.asp)

(٩) [.http://www.unctad.org/infocomm](http://www.unctad.org/infocomm)

(١٠) استناداً إلى معايير لغوية وأوجه شبه في السياق، أعدت ثلاث خطط عمل منفصلة من أجل بلدان أفريقيا الناطقة بالإنكليزية، وبلداتها الناطقة بالبرتغالية، وبلداتها الناطقة بالفرنسية.

(١١) المساعدة الإنمائية الرسمية.

(١٢) معهد الإدارة الاقتصادية الكلية والإدارة المالية لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي هو معهد إقليمي تشارك فيه عشرة بلدان أعضاء، هي: أنغولا وأوغندا وبوتسوانا وجمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا وزمبابوي وسوازيلند وليسوتو وملاوي وناميبيا. وهدف المعهد هو تحسين القدرات البشرية والمؤسسية في مجالي الإدارة الاقتصادية الكلية والإدارة المالية، وهما مجالان يتصفان بأهمية بالغة. وأربعة من البلدان المنتمية إلى المعهد تستخدم نظام إدارة الديون والتحليل المالي (دمفاس) (هي أنغولا وأوغندا وزامبيا وزمبابوي).

(١٣) وهو مبادرة مشتركة بين المصرف المركزي لدول غرب أفريقيا ومصرف دول وسط أفريقيا. والبلدان الأعضاء فيه هي: بنن وبوركينا فاسو وتشاد وتوغو وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو والسنغال وغابون وغينيا الاستوائية وغينيا - بيساو والكاميرون وكوت ديفوار ومالي والنيجر. وثمة بلدان عضوان منتسبان هما غينيا كوناكري وموريتانيا. وثمانية من البلدان الأعضاء تستخدم نظام إدارة الديون والتحليل المالي (دمفاس).

-----